أثر تغيرات سعر الصرف على أداء مؤشرات الانكشاف الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية تمتد من 2005 إلى 2022)

The Impact of Exchange Rate Changes on the Performance of Economic Exposure Indicators in Algeria (an Analytical study extending from 2005 -2022)

ط.د مبارك وفاء[1]،

[1] جامعة نواكشوط(موريتانيا)، وحدة البحث الاقتصاد الكلي والنمو والتنمية. كلية العلوم القانونية والاقتصادية،

الإيميل : ***wafamebarek01@gmail.com***

تاريخ الاستلام: 2024/04/01 تاريخ القبول: 2024/05/05 تاريخ النشر: 2024/06/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تغيرات سعر الصرف على أداء بعض مؤشرات الانكشاف الاقتصادي في الجزائري خلال الفترة (2005 – 2022)، وذلك باستخدام المنهج التحليلي وفقا لمعامل الارتباط، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات الأثر الايجابي الضعيف بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة عكسية بين سعر الصرف والميزان التجاري وهذا يعود إلى اعتماد الجزائر على العالم الخارجي في تلبية معظم احتياجاتها، لذا لابد على الجزائر أن تعمل جاهدة على تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات كبديل استراتيجي للنهوض بالاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، ناتج محلي إجمالي، إنفتاح تجاري، نموذج تحليلي، الجزائر.

تصنيف JEL: A10 ، E64

Abstract: This study aims to investigate the impact of exchange rate changes on the performance of some economic indicators of exposure in Algeria between 2005 - 2022, using analytical method based on coefficients coorelation. The study found a weak positive relationship between the exchange rate and gross domestic product, and an inverse relationship between the exchange rate and the trade balance. this is attributed to Algeria's reliance on the external world to meet most of its needs, thus Algeria must work hard to diversify its exports outside the hydrocarbon sector as a strategic alternative to boost the national economy.

Keywords: Exchange Rate, Gross Domestic Product, Trade Openness, Analytical Approach, Algeria.

Jel Classification Codes: A10 ،E64.

***المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

يعد موضوع الانكشاف التجاري محركا جد مهم في تحسين الإنتاج وتصريف الفائض ، بهدف تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وعليه لابد من وجود بيئة اقتصادية ملائمة ونظام تجاري كفئ تسانده سياسة سعر صرف فعالة في دفع عجلة التنمية لأن سعر الصرف يعتبر من أهم السياسات التي تسعى السلطات النقدية السيطرة عليه للتحكم في المبادلات الاقتصادية الخارجية، ولهذا تنعكس أهميته على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الأساسية الكلية والتي تستعمل لتقييم مدى نجاح وسلامة أي منظومة اقتصادية، إلى جانب تحسين كل ما يتعلق بشروط التبادل التجاري الدولي.

وعليه عزمت الجزائر على تبني نظام اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي منذ الثمانيات، بغية تقاسم المنافع وتبادلها على مختلف الأصعدة. فبحلول سنة 1994 قامت الجزائر بتحرير تجارتها الخارجية وتخفيض من القيود الجمركية من أجل التبادل التجاري الذي يعمل على تحقيق الاستقرار الداخلي وتحقيق التوازن الخارجي في الجزائر.

1.1 الإشكالية:

الجزائر كغيرها من الدول تسعى لضبط سعر صرفها الذي يتطابق مع اقتصادها، فهي تبحث جاهدة على سياسة اقتصادية فعالة تطور من صادراتها وتحد من تفاقم وارداتها للوصول باقتصادها إلى بر الأمان في إطار المعايير المتعارف عليها دوليا، وفي هذا السياق نطرح الإشكالية التالية:

كيف يؤثر سعر الصرف على مؤشرات الانكشاف الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 - 2022؟

2.1 الأسئلة الفرعية:

من خلال التساؤل الرئيس يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ⟸ هل يوجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي في الجزائري خلال فترة الدراسة ؟
- ⟸ هل يوجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والميزان التجاري خلال فترة الدراسة؟

3.1 فرضيات الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة لابد أن ننطلق من الفرضيات التالية:

- ⟸ لا يوجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والناتج المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

⇐ يوجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف و الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة.

4.1 أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من معرفة الدور الذي يلعبه سعر الصرف في التأثير على أداء مؤشرات الانكشاف الاقتصادي في الجزائر، وثم يمكننا استنتاج العلاقة بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي من جهة و سعر الصرف والميزان التجاري من جهة أخرى ، وكل هذا يقودنا إلى معرفة درجة انفتاح الجزائر نحو العالم الخارجي.

5.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- ✓ عرض الأدبيات النظرية للموضوع.
- ✓ تحليل أهم مؤشرات الانكشاف الاقتصادي لتقييم وتحديد درجة مساهمة كل مؤشر في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ الوصول إلى معرفة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر.

6.1 منهج الدراسة:

لدراسة محاور البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي للدراسة تم اتخاذ المنهج تحليلي إضافة إلى معامل الارتباط بيرسون لتحليل مختلف البيانات المتعلق بالانفتاح التجاري مع استعراض بيانات كل مؤشر .

7.1 مصادر الدراسة:

اعتمد في الدراسة على بيانات ومعطيات التقرير العربي الموحد والبعض من المراجع المتوفرة في شكل مقالات ومذكرات تخرج.

8.1 حدود الدراسة:

- ✓ الحدود المكانية: الجزائر.
- ✓ الحدود الزمانية: 2005 - 2020.

9.1 هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية المقترحة تم تقسيم الدراسة إلى محورين:

1: الإطار النظري للدراسة (سعر الصرف ومؤشرات الانكشاف الاقتصادي).

2: الدراسة التحليلية لتغيرات سعر الصرف على أداء مؤشرات الانكشاف الاقتصادي في الجزائر (2005 - 2020).

2. الإطار النظري للدراسة (سعر الصرف، مؤشرات الانكشاف الاقتصادي)

في هذا المحور سوف يتم سرد الجانب النظري المتعلق بالدراسة والتي من خلاله يمكن تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية المدروسة في الجانب التطبيقي.

1.2 تعريف (سعر الصرف، الانفتاح التجاري):

- مفهوم سعر الصرف: يعرف سعر الصرف على أنه" عملية استبدال عدد وحدات من عملة محلية مقابل عدد وحدات من عملة أجنبية ، أي ما يعادل ثمن عملة ما مقومة في وحدات عملة أخرى، وتتطلب عملية تبديل العملات لبعضها البعض معرفة مختلف القوى التي تؤثر في تحديد نسب مبادلة العملات الأخرى، وبالتالي معرفة سعر تحويل العملة الوطنية بما يساويها من وحدات من العملة الأجنبية" (الجيلالي، 2015، صفحة 07).

- تعريف الانفتاح التجاري: نجد مصطلح التحرير التجاري ومصطلح الانفتاح نحو التجارة الخارجية كلها مصطلحات يقصد بها سياسة حرية التجارة الخارجية. وعليه يعرف الانفتاح التجاري: "على انه تلك السياسة التي من شأنها تقليل التجهز ضد الصادرات، ويرتبط هذا بتحرير التجارة وفي نفس الوقت لا يقتضي أن تكون رسوم أو ضريبة التعريفات الجمركية صفرا أو مستوى متدن ، ونستخلص من هذا التعريف أنه يمكن أن يكون الاقتصاد مفتوح و يفرض تعريفات جمركية" (سموك، 2019، صفحة 95).

- ويعرف التبادل التجاري: هو العلاقة التي تربط بين أسعار وحجم الصادرات وأسعار وحجم الواردات، بالتالي يدل على مقدار ما تكتسبه الدولة في مقابل ما يتم إنفاقه، فهو يعد أهم الأسعار النسبية في الاقتصاد المحرر، وهو يترجم الرقم القياسي لسعر الصادرات بدلالة الرقم القياسي لسعر الواردات ويعبر عنه أيضا بمنحنى الطلب المتبادل بين دولتين ويطلق عليه خط السعر الدولي (أحمد محمود، محددات معدل التبادل التجاري دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، 2021، صفحة 1252).

2.2 العوامل المؤثرة على سعر الصرف:

يوجد الكثير من العوامل التي لها تأثير عل سعر صرف العملة لدولة ما، نذكر منها ما يلي:

- التغير في الميزان التجاري: يوحي لنا أن هناك علاقة بين ميزان التجاري وسعر الصرف بلد ما، فإذا كان سعر الصرف عملة بلد ما تفوق قيمتها الحقيقية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار سلع البلد في حد ذاته بالنسبة للطرف الأجنبي، وهذا يساهم في تدني مستوى الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى اختلال في الميزان الداخلي للبلد. أما في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل من قيمتها فيحدث ذلك زيادة في الصادرات مقابل تراجع الطلب على الواردات، مما يؤدي إلى اختلال الميزان التجاري، وعليه

نستنتج أن تلك الاختلالات تؤدي بدورها إلى ضغوط تضخمية تساعد على استمرارية الاختلال في الميزان الداخلي للبلد الذي يعاني من هذه الفر وقات في ميزان التجاري (بلوفه و قادري، 2020، صفحة 158).

عجز الموازنة: يتجسد دور الموازنة العامة لأي للدولة في التأثير على سعر الصرف فإذا اتبعت الدولة سياسة التقشف (سياسة انكماشية) من خلال تقليص النفقات الحكومية بهدف الحد من حجم الطلب وانخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي وانخفاض معدل التضخم، فان هذه السياسة حتما ستساعد على الرفع من سعر الصرف للعملة المحلية (عوض الله علي حسين، محمد علي، و فضل محمد، 2020، صفحة 08).

معدل التضخم: في أغلب الحالات نجد أن ارتفاع أسعار السلع في دولة ما مقارنة بأسعار السلع في الدول أجنبية يتطلب اتخاذ إجراءات تخص السياسة نقدية أو السياسة المالية لهذه الدولة، وفي غياب ذلك يتطلب من السلطات النقدية تخفيض عملة تلك الدولة، ويحدث العكس في حالة تمتعها بمستوى أسعار أقل من للدول الأخرى، وبالتالي يدلنا ذلك على إعادة تقييم لعملتها (بلوفه و قادري، 2020، صفحة 158).

- مرونة الصادرات والواردات:

مرونة الطلب على الواردات: في حالة ارتفاع مرونة الواردات مقابل تثبيت مرونة الصادرات، فان الطلب الداخلي سوف يتجه إلى البحث عن المواد المصنعة محليا بدلا من الواردات التي ارتفعت أسعارها في الداخل. وبالتالي سوف يتغير بمعامل انحدار سعر الصرف في الاتجاه الايجابي مع مرونة الطلب على الواردات، ومنه نستنتج أنه عند زيادة مرونة الطلب على الواردات، فانه يرفع من معدل سعر الصرف. والعكس صحيح (غياظ و مساعدية، 2021، صفحة 56).

مرونة الطلب على الصادرات: في حالة ارتفاع مرونة الطلب على الصادرات مع تثبيت مرونة الطلب على الواردات، فيدل ذلك على زيادة أسعار الصادرات بالتالي يساهم ذلك في تدني الطلب عليها، وعليه سوف يتغير معامل انحدار سعر الصرف في الاتجاه العكسي بالنسبة إلى معامل مرونة الطلب على الصادرات (غياظ و مساعدية، 2021، صفحة 56).

3.2 أنواع سياسات سعر الصرف:

تخفض بعض الدول عملتها لأجل أهداف معينة ، فيما يلي يمكن توضيحها:

أ- سياسة تخفيض سعر الصرف: يقصد بعملية تخفيض قيمة العملة التي يتم تحديدها من طرف السلطات النقدية (البنك المركزي)، والتي تتمحور وتختص في تخفيض قيمة العملة المحلية. وعليه يعتبر تغيير قيمة العملة لأي بلد وفقا لاتفاقية بريتون وودز يعد قرار لا يمكن اتخاذه إلا في حالة عجز الميزان الخارجي لدولة ما (الميزان المدفوعات) (دادن و زاوية، 2016، صفحة 10).

التخفيض وأثره على الصادرات والواردات: يكون للتخفيض انعكاس جد واضح على حجم الصادرات وحجم الواردات، وذلك من خلال ارتفاع الصادرات عن طريق جعلها اقل ثمنا والحد من الاستيرادات بعد زيادة أسعارها وبالتالي معالجة اختلال الميزان التجاري المتمثل تحديدا في صورة العجز (الساعدي، 2011، صفحة 91).

التخفيض وأثره على مستوى الأسعار: تعد سياسة التخفيض مصدرا لارتفاع الأسعار المحلية من خلال ما يلي (الساعدي، 2011، صفحة 92):

إذا كانت نسبة مهمة من الإنتاج مستوردة وعملية إحلال مستلزمات الإنتاج المحلية محل الأجنبية ستستغرق وقتا طويلا و غير صالح للعملية الإنتاجية، وبالتالي يحدث زيادة في الأسعار.

إن ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أسعار الصادرات نتيجة تخفيض قيمة العملة، يحدث ذلك ارتفاع الطلب على السلع المحلية ،وهذا الارتفاع في الطلب على السلع المحلية سيكون على جانبين:

- الطلب المحلي يبحث عن المنتجات المحلية البديلة على المنتجات المستوردة التي ارتفعت أسعارها.
- الطلب على المواد المحلية سيرتفع أيضا بعد إن أصبحت اقل سعرا مما السابق.

ب- سياسة الرفع في قيمة العملة: تعمل هذه العملية على تخفيض الفائض التجاري، فالفائض المستمر في ميزان الخارجي لمدة طويلة يتسبب في العديد من المساوئ للبلد، لأنه يؤدي إلى تدفق وانتقال السيولة التي تعتبر من العوامل المؤدية إلى ارتفاع معدل التضخم وتزداد خطورته عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف الأجنبية إلى استقطاب رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تقيم خارج قيمتها الحقيقية بانتظار رفع قيمتها آجلا (عوض الله علي حسين، محمد علي، و فضل محمد، 2020، صفحة 09).

ولرفع من قيمة العملة الخارجية أسباب نذكر منها:

- فائض في الميزان الداخلي وبالتالي العمل على التخلص من هذا الفائض بإعادة التوازن لميزان الخارجي ألا وهو ميزان المدفوعات عادة ما يكون سنة كاملة.
- لتدعيم العملات الأجنبية الأخرى مثلما قامت ألمانيا واليابان من رفع قيمة عملتها عندما رفضت أمريكا تخفيض عملتها لأسباب.
- لمواجهة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية الإستراتيجية، كما فعلت فرنسا عندما قامت بالرفع من قيمة الفرنك الفرنسي لمواجهة ارتفاع أسعار النفط في التسعينات.

4.3 العلاقة بين الناتج بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي:

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم العوامل التي لها تأثير واضح على سعر الصرف حيث يعرف الناتج المحلي الإجمالي على انه" مجموعة من السلع والخدمات النهائية التي ينتجها الأفراد خلال فترة معينة، وتكمن أهميته في متابعة التقلبات والتغيرات الاقتصادية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، ويساهم أيضا في تشخيص واقع الاقتصادي ومقارنته بالاقتصاديات الأخرى (بورحلي و علاوي، 2019،

صفحة 31). ومن جهة أخرى يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أفضل متغير يدل عن مقدار النمو الاقتصادي وذلك كونه يعكس التطورات في بنية الاقتصاد، إن النمو بالناتج المحلي الإجمالي يولد طلبا إضافيا على عملة البلد وتحسين الحساب الجاري للميزان التجاري وبالتالي يخفض من قيمة سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية، أي أن العلاقة التي تربط بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف هي علاقة عكسية، وعليه تعد عملة أي بلد المرآة العاكسة للناتج المحلي الإجمالي الخاص بها إذ إن المقدار الكامل للمال في بلد معين يعادل للمقدار الكلي للناتج الاقتصادي. أي: كلما ازداد الناتج المحلي الإجمالي ازدادت قوة العملة والقدرة الشرائية، وإذا كان هناك نمو وتحسن في الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد معين فان أفضل قرار يكون بشراء هذه العملة لان قيمتها سترتفع بالناتج المحلي الإجمالي عبر الوقت وهذا يدل على أن البلد سينمو خلال السنوات القادمة (الصيداحميد و علي محفوظ، 2019، صفحة 377).

3. الدراسة التحليلية لتغيرات سعر الصرف على أداء مؤشرات الانكشاف الاقتصادي في الجزائر (2005 - 2020). في هذا الجزء سوف يتم تحليل أهم المتغيرات الاقتصادية التي تطرقنا إليها في الدراسة وفقا للجانب النظري، وعليه تم تحليل تطور كل من سعر الصرف ومؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر (2005 - 2020).

1.3 تحليل تطور سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

جدول 1: يبين تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة من (2005 - 2022)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
سعر الصرف	73.36	72.65	69.37	64.57	72.65	74.4	72.85	77.55
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سعر الصرف	79.38	80.56	100.46	109.47	110.96	110.97	116.59	126.75
السنة	2021	2022						
سعر الصرف	135.06	137.57						

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (2005- 2022).

لترجمة التطور الزمني الحاصل في سعر الصرف نقدم الشكل التالي قبل الانتقال إلى تحليل المتغير:

الشكل 1: تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة (2005 - 2022)

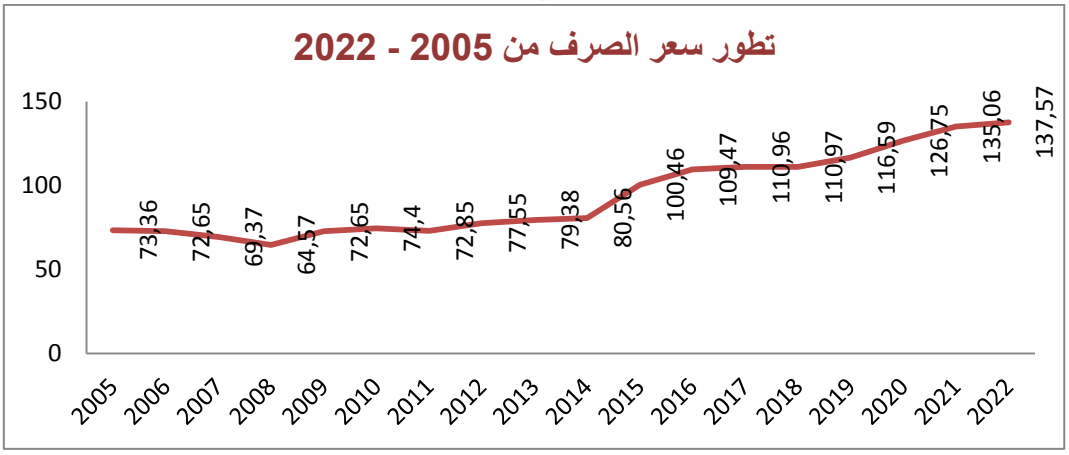

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي ومخرجات برنامج Excel

من خلال الجدول أعلاه: الذي يعني بتحليل تطور سعر الصرف خلال فترة الدراسة، نلاحظ أنه تميز بالارتفاع أي انخفاض قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي، وتعتبر سنة 2022 هي السنة التي وصل فيها سعر الصرف إلى أقصى قيمة له، إذ بلغت قيمته 137.57$/دج مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا يدل على تدهور قيمته أمام الدولار الأمريكي ، وهذا الانخفاض اتخذ شكلين وفقا للجدول المعطى: انخفاض محتشم من سنة 2005 إلى سنة 2014، أي بقيت الأسعار تحت سقف 100$/دج وتتالت بعد ذلك تخفيضات في شكلها المعتبر والتي تعدت سقف 100$/دج أين انتقل سعر الصرف من 100.46$/دج سنة 2015 إلى 137.57 $/دج سنة 2022، وفقا لسياسة تخفيض قيمة العملة المحلية التي ناد بها الصندوق النقد الدولي كوصفة علاجية للاقتصاد الجزائري.

جدول 2: الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2005 إلى 2022

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ن.م.إ	103.10	117.29	134.16	170.27	137.21	161.15	199.30	204.28
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ن.م.إ	209.72	213.85	166.25	160.14	167.39	174.87	171.75	145.69
السنة	2021	2022						
ن.م.إ	163.42	189.38						

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جداول إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (2005- 2022).

لترجمة التطور الزمني الحاصل لناتج المحلي الإجمالي نقدم الشكل الموضح أمامنا قبل الانتقال إلى التحليل المتغير:

الشكل 2: الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2005 إلى 2022

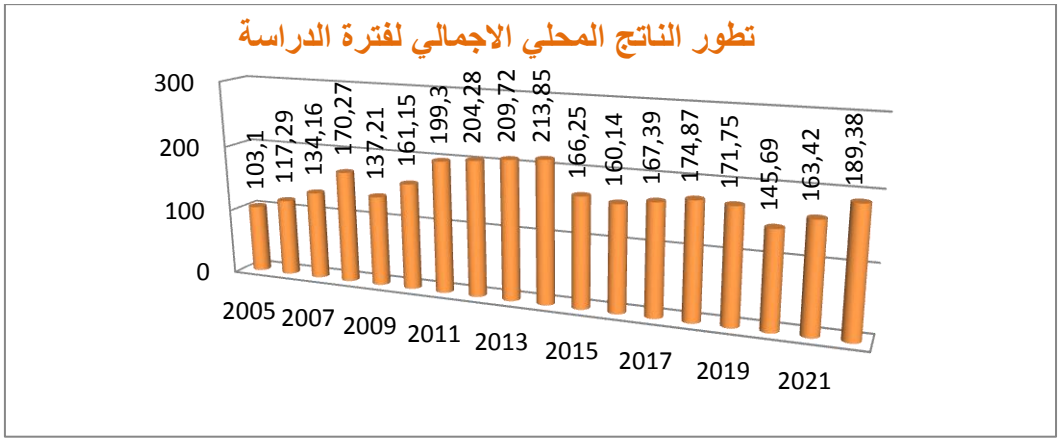

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد باستخدام برنامج Excel

من خلال تحليل مسار الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر و بالاعتماد على الأرقام المدونة في الجدول (02) للفترة (2005 - 2022)، إذ نلاحظ بان الناتج المحلي الإجمالي بلغ 103.07 مليون دولار عام 2005، ثم ليرتفع طيلة السنوات الثلاثة بسبب الانفتاح الاقتصادي للجزائر اتجاه العالم الخارجي 2012، 2013، 2014، إلى 204.28، 209.72، 213.85 مليون دولار أمريكي، كأقصى حدود له على التوالي. نتيجة تحسن وارتفاع أسعار النفط في الساحة العالمية ما نتج عنه إيرادات مالية جد معتبرة. أما عن الانخفاض المسجل سنة 2015 لهذه المعدلات فهو نتيجة تدهور أسعار النفط سنة 2014، واستمر تذبذب الناتج المحلي الإجمالي تارة يرتفع وتارة أخرى ينخفض إلى غاية سنة 2022 لكن سبب انخفاضه بالتحديد سنة 2022 يعود إلى جائحة كورونا في ظل انهيار الاقتصاد العالمي. ويتضح من الجدول 01 و02 أن قيمة معامل الارتباط يساوي (0.120) أي أنه يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائيا بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. بمعني آخر هناك علاقة طردية ضعيفة بين المتغيرين 12 %.

2.3 تحليل مؤشرات الانفتاح التجاري للجزائر:

جدول 3: تطور مؤشرات الانفتاح التجاري للجزائر خلال الفترة (2005 - 2022)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	التجارة الخارجية	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات /الناتج %	الواردات / الناتج %	التجارة الخارجية / الناتج %
2005	46.32	19.84	26.48	66.16	103.07	44.94	19.24	64.18
2006	54.72	20.68	34.04	75.4	117.29	46.65	17.63	64.28
2007	60.17	25.99	34.18	86.16	134.16	44.84	19.37	64.22
2008	78.12	37.45	40.67	115.57	170.27	45.88	21.99	67.87
2009	45.08	36.75	8.33	81.83	137.21	32.85	26.78	59.63
2010	57.21	37.8	19.41	95.01	161.15	35.50	23.45	58.95
2011	72.87	46.45	26.42	119.32	199.30	36.56	23.30	59.86
2012	71.62	44.69	26.93	116.31	204.28	35.05	21.87	56.93
2013	65.06	52.04	13.02	117.1	209.72	31.02	24.81	55.83
2014	59.97	55.68	4.29	115.65	213.85	28.04	26.03	54.07
2015	34.39	49.17	14.78 -	83.56	166.25	20.68	29.57	50.26
2016	29.08	47.13	18.05-	76.21	160.14	18.15	29.43	47.58
2017	34.92	46.12	11.2-	81.04	167.39	20.86	27.55	48.41
2018	41.69	49.01	7.32-	90.7	174.87	23.84	28.02	51.86
2019	34.99	43.24	8.25-	78.23	171.75	20.37	25.17	45.54
2020	21.92	35.35	13.43-	57.26	145.69	15.04	24.26	39.30
2021	38.44	37.40	1.04	75.84	163.42	23.52	22.88	46.40
2022	65.10	38.86	26.24	103.96	189.38	34.37	20.51	54.89
المتوسط	50.64	40.20	10.44	90.85	166.06	31	23.99	55

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد الموضح في الجداول الإحصائية، (2005- 2022).

ولدعم تحليلنا الخاص بالتطور الزمني للمتغيرات الدراسة من 2005 إلى 2020 نقدم الشكل التالي:

الشكل 3: مؤشرات الانفتاح التجاري للجزائر للفترة (2005 - 2022)

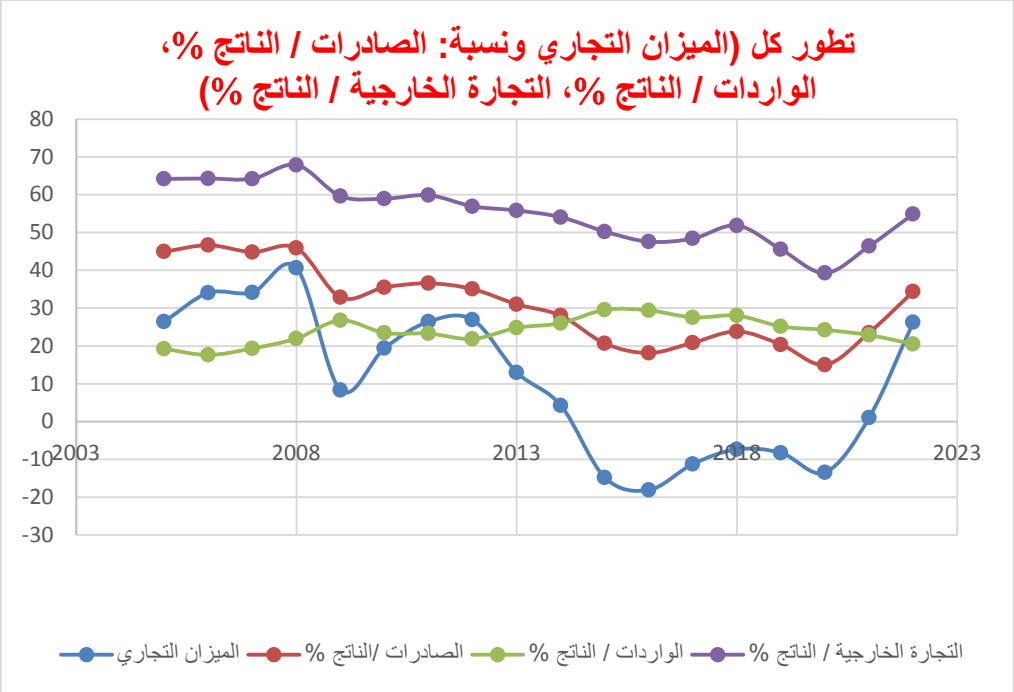

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد باستخدام برنامج Excel

إن الخلاصة التي تم التوصل إليها من خلال استعرض بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري، سنحاول تحليلها فيما يلي:

أ. الميزان التجاري الجزائري:

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ انتعاش الميزان التجاري في الفترة (2005 - 2014) بسبب تحسن وارتفاع صادرات الجزائر من النفط لكن تراجع هذا الانتعاش سنة 2009 بسبب أزمة الرهن العقاري وتراجع أسعار النفط الذي قدر ب 8.33 مليون دولار أمريكي، وسنة 2014 التي تراجع فيها أسعار النفط أيضا وتراوحت قيمة الميزان التجاري 4.29 مليون دولار أمريكي، أما من سنة 2015 إلى 2020 سجل عجز في الميزان التجاري الجزائري هذا يعود إلى تلاشي الاحتياطات من النقد الأجنبي بسبب ارتفاع الحجم الإجمالي للواردات في المقابل تراجع إجمالي صادرات الجزائر من النفط في ظل غياب تصدير الجزائر خارج قطاع المحروقات. وعليه لابد على الجزائر أن تعمل على تطوير جهاز إنتاجها وفقا للمتطلبات الاقتصاد العالمي بهدف ترقية صادراتها خارج المحروقات لمواجهة الطلب المتزايد للسلع والخدمات من الخارج (حصيلة الواردات) وهي في تزايد مستمر خاصة في ظل الانفتاح

الاقتصادي، أما سنة 2021، 2022 حققا الميزان التجاري فائض والذي قدرت قيمته على التوالي 1.04 و26.24 مليون دولار أمريكي وهذا إن دل فانه يدل على تعافي الاقتصادي الوطني تدريجيا من أثار جائحة كورونا وتحسن أسعار النفط.

يتضح من الجدول 03 أن قيمة معامل الارتباط يساوي (0.635 -) وبالتالي نقول أنه:

لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية. بمعنى آخر، هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2022.

ب. نسبة الصادرات الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

من الجدول رقم (03)، تبين أن نسبة الصادرات الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005 - 2022) أخذت في التذبذب صعودا وهبوطا وان كانت تميل إلى النقصان بصفة عامة حيث حققت أقصى نسبة سنة 2006 التي قدرت ب 46.65 % ، وتراوح الحد الأدنى لها بنسبة قدرت ب 15.04 % سنة 2020. وهذا يدل على تأثير جائحة كورنا على إجمالي صادرات الجزائر التي تعتمد صادراتها بنسبة 95 % من النفط بالرغم أن الجزائر تستحوذ على كل الموارد الطبيعية التي تمكنها من تنويع صادرتها سواء في المجال الزراعي أو الصناعي، كل ذلك يوحي إلى ضعف الهيكل الإنتاجي وانعدام مرونته وبالتالي لابد على الجزائر أن تطور من سياستها التصديرية الزراعية والصناعية.

ج. نسبة الواردات الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

توحي التقديرات إلى أن نسبة إجمالي الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تميزت بالتذبذب خلال فترة الدراسة وان كان بلوغ أقصى نسبة سنة 2015 وقدرت ب 29.57 %. في المقابل تزايدت نسبة الواردات الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 19.24 % عام 2005 إلى نحو 20.51% عام 2022، وذلك بمتوسط قدر ب 23.99 % خلال فترة الدراسة.

د. نسبة التجارة الدولية إلى الناتج المحلي الإجمالي (الانكشاف الاقتصادي):

يتم حسابه من خلال: مجموع إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات/ الناتج المحلي الإجمالي × 100

يتبين لنا أن نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي تتسم بالتزايد خلال فترة الدراسة وهذا يدل على التبعية للعالم الخارجي ، حيث تراوحت بين حد أقصى والذي قدر بنسبة 67.87 % عام 2008، وحد ادني بلغ 39.30 % سنة 2020. وذلك بمتوسط سنوي بلغ 55.47 %. وهذا يدل على أن الجزائر تعتمد بشكل مفرط على العالم الخارجي في تلبية احتياجاتها أي منفتحة اقتصاديا. في المقابل نجد أن الاستراتيجيات الاقتصادية للنمو التي اتبعتها الجزائر لم تحقق الهدف المطلوب ألا وهو التنويع من الصادرات للتقليل من خطر التعرض للازمات الخارجية ، والذي لم يحقق فرص النمو المطلوبة للاستقرار الاقتصادي.

وفي نفس السياق يتضح من الجدول 01 و03 أن قيمة معامل الارتباط يساوي (0.829-) والقيمة الجدولية (0.468) الذي يقول:

القرار: لا توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية، بمعنى آخر هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف ونسبة التجارة الخارجية في الجزائر.

4. خاتمة:

كخلاصة لما تم التطرق إليه سابقا ولتحليل المعطيات الخاصة بمتغيرات الدراسة المتمثلة في بيانات سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي الصادرات وإجمالي الواردات نجد أن الجزائر لزالت مستمرة في تخفيض سعر صرفها ما يدل على تدهور قيمته أمام الدولار الأميركي حيث تمكنا من إثبات هذا وفقا للبيانات الموضحة في الجداول السابقة. وفي ظل تفاقم حجم الواردات وضعف حجم الصادرات التي أغلبها صادرات النفط، ضف إلى ذلك أن الجزائر تعاني من شلل في جهازها الإنتاجي وانعدام مرونته إضافة إلى تراجع قطاعها الفلاحي والصناعي معا.

ولكن لا ننكر أن الجزائر تسارع في تبني سياسة اقتصادية تساعدها على تحسين من قطاعتها الحيوية التي من شأنها تساهم على تشجيع الصادرات وكبح الواردات مما يؤدي الرفع من قيمة العملة الوطنية و رفع معدلات النمو الاقتصادي والعمل استقراره.

1.4 اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: يتضح أنه يوجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي، حيث قدرت قيمة معامل الارتباط (0.120). بمعني أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين المتغيرين 12 %، الفرضية خاطئة.

الفرضية الثانية: توحي نتيجة معامل الارتباط (0.635-) أنه لا يوجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الدينار الجزائري والميزان التجاري ، أي: هناك علاقة عكسية بين المتغيرين في الجزائر، الفرضية خاطئة.

2.4 النتائج:

من بين النتائج التي تم استنتاجها من الدراسة، نذكر منها ما يلي:

- ← يعبر سعر الصرف على العلاقة السعرية بين العملة المحلية وأخرى أجنبية.
- ← استمرار تدهور سعر صرف الدينار الجزائري طيلة فترة الدراسة مقابل الدولار الأمريكي.
- ← مزالت الجزائر تعاني من التبعية المفرطة للعالم الخارجي في تلبية طلبيات السوق المحلية.
- ← يعتبر مؤشر التجارة الخارجية احد أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس الانفتاح التجاري.
- ← من خلال نتائج الدراسة توصلنا إلى: وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة عكسية بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري.

3.4 توصيات الدراسة:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها نوصي بما يلي:

- السعي إلى الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية سواء نفط أو غار لتحقيق النمو المتوازن لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني.
- العزم على تنشيط التجارة الخارجية وتفعيل الجهاز الإنتاجي لتنويع صادرات الاقتصاد الوطني والتقليل من الاعتماد المفرط على النفط.
- زيادة الاهتمام بقطاع الخاص وتقديم التسهيلات والتحفيزات المشجعة على الإنتاج المحلي والذي بدوره يساهم في زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ضرورة إعادة النظر وتعديل الترسانة القانونية بما يخدم المستثمرين المحلي الأجانب الأجنبي معا.
- العمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومنح الإعفاءات الضريبية للمستثمرين الأجانب لزيادة المنافسة في السوق المحلية وخلق فرص عمل جديدة وانتقال رؤوس الأموال إلى الداخل بهدف الدخول في مصف الأسواق العالمية وتحقيق النمو الاقتصادي في كل البلدان المستفيدة.
- الاهتمام أكثر بالمورد البشري والعمل على تشجيع ودعم قطاع البحث والتطوير.
- العناية بالقطاع السياحي الذي يعد بديل استراتيجي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال استقطابه للعملة الصعبة وخلق مناصب شغل مما يؤدي إلى بث روح جديدة في معظم القطاعات الاقتصادية.

5. قائمة المراجع:

1. إيمان بلوفه، و علاء الدين قادري. (2020). أثر تغيرات أسعار صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري. *مجلة الابتكار والتسويق ، 10* (01).

2. خالد بورحلي، و محمد لحسن علاوي. (2019). تأثير تغير سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي دراسة حالة الجزائر للفترة (1990 - 2012). *مجلة أفاق للبحوث والدراسات* (03)، الصفحات 28 - 46.

3. شريف غياظ، و جمال مساعدية. (2021). مدى تأثر سعر الصرف بتقلبات الصادرات والواردات. *مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث ، 07* (02)، الصفحات 50 - 83.

4. صبحي حسون الساعدي. (2011). أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس في بلدان مختارة. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، 07*.

5. عبد الرحمان علي الجيلالي. (2015). أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم. *مجلة التنظيم والعمل ، 04* (03).

6. عبد الوهاب دادن، و رشيدة زاوية. (2016). تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل: دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990 - 2013). *المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية ، 03*.

7. فايز عبد الهادي أحمد محمود. (2021). محددات معدل التبادل التجاري دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والمحاسبية ، 02* (02)، الصفحات 1247 - 1305.

8. محمد الصيداحميد، و عبد الرحمن علي محفوظ. (2019). تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (1990 - 2017). *مجلة كليات التربية* (04)، الصفحات 366 - 391.

9. نوال سموك. (2019). *أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب*. الجزائر، أطروحة دكتوراه - *العلوم الاقتصادية، الصفحة 95*.

10. هبة عوض الله علي حسين، نادية بشرى محمد علي، و هويدا محمد فضل محمد. (2020). العوامل المؤثرة في سعر الصرف في السودان دراسة تطبيقية للفترة (1998 - 2018). *المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات ، 31*.

11. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جدول الإحصائيات، جدول إجمالي الصادرات والواردات العربية (2005- 2020).